

تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية كاستراتيجية لتعزيز التنوع في ظل الانفتاح على الأسواق الأفريقية

Activating Algerian economic diplomacy as strategy to promote diversification in the context of opening up to African markets



د/ جابلة صبرينة

جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، (الجزائر)

Pdjabla82@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/12/28

تاريخ القبول: 2025/06/02

تاريخ الارسال: 2025/02/27

ملخص: هدفت الدراسة لعرض جهود واستراتيجيات الجزائر لتفعيل دبلوماسيتها الاقتصادية من أجل تقليص الاعتماد على الإيرادات الريعية، في إطار انفتاحها على الأسواق الأفريقية التي توفر فرصة لتنوع أسواق التصدير وتعزيز التجارة مع دولها بما يساهم في نمو الاقتصاد الوطني وتنويعه وتعزيز مكانة الجزائر على الصعيدين الإقليمي والدولي، من خلال بناء شبكة من العلاقات الاقتصادية المستدامة مع دول القارة، بالإضافة إلى تسليط الضوء على مختلف التحديات التي تواجه الجزائر في تنفيذ هذه الاستراتيجية وكذلك الفرص المتاحة لها مع الدول الأفريقية، فللدبلوماسية الاقتصادية أهمية كبيرة في تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام ولدول إفريقيا دور مهم كمحرك رئيسي لهذا النمو.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الاقتصادية؛ التنوع الاقتصادي؛ الجزائر؛ التحديات؛ الفرص.

Abstract:

This study aims to present Algeria's efforts and strategies to activate its economic diplomacy in order to reduce dependence on rent based revenues as part of its openness to African markets. These markets provide an opportunity to diversify export markets and strengthen trade with African countries contributing to the growth and diversification of the national economy. It also seeks to enhance Algeria's position regionally by building a network of sustainable economic relations with the countries of the continent.

In addition, the study highlights the various challenges Algeria faces in implementing this strategy as well as the opportunities available with African countries .

Key words: Economic diplomacy; Economic diversification; Algeria; Challenges; Opportunities;

مقدمة:

أصبحت القارة الإفريقية منذ نهاية ثنائية القطبية تحتل مكانه هامة في أجندات السياسات الخارجية لعدد من الدول، نظرا لما تتمتع به من مزايا عديدة، حيث تتوفر على موارد طبيعية مهمة وتعتبر سوق استهلاكية ضخمة، وقد أظهرت الجزائر في السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا بتوسيع علاقاتها الاقتصادية مع دول القارة الافريقية بهدف تقليل الاعتماد على العائدات الربعية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وخلال خطة الانعاش الاقتصادي 2020-2030 عولت الجزائر على الدبلوماسية الاقتصادية كآلية داعمة لتحقيق مراحل نمو متقدمة والرفع من معدلاته عبر تكثيف وتعزيز المعاملات الاقتصادية الدولية، بتوجيهها نحو الجنوب من خلال تحريك دبلوماسيتها الاقتصادية نحو إفريقيا، للاستفادة من المزايا والفرص الواعدة التي تتيحها الأسواق الافريقية من تنشيط التجارة البينية وتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول، وجلب فرص الاستثمار الأجنبي.

وأضحى تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية استراتيجية محورية هامة لتعزيز التنوع في ظل الانفتاح على الأسواق الافريقية، إلا أن تفعيل هذه الأخيرة يفرض على الجزائر مواجهة جملة من التحديات مقابل استثمار مجموعة من الفرص الهائلة التي توفرها هذه الاستراتيجية، لتحقيق أهداف التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة.

وبناء على ما سبق، تأتي هذه الدراسة لمعالجة الإشكالية التالية:

- كيف يمكن تفعيل الدبلوماسية الجزائرية لتحقيق تنوع اقتصادي في ظل الانفتاح على

الأسواق الافريقية؟

لدراسة الإشكالية السابقة انطلقت الدراسة من الفرضيات التالية:

- إن تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية سيساهم في تعزيز فرص دخول الجزائر للأسواق الافريقية، مما يؤدي إلى تنوع الاقتصاد الوطني.
- إن الاستثمار في القطاعات غير النفطية يعد أداة فعالة لتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية في القارة الافريقية.

إن الهدف الأساسي من الدراسة يكمن في عرض آليات وجهود الدولة لتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية وتحليل دورها في استغلال فرص الانفتاح على الأسواق الافريقية عن طريق تطوير الشراكات الاقتصادية والتجارية ودعم تنافسية المنتجات الوطنية، بما يساهم في تحقيق التنمية وتعزيز مكانة الجزائر كفاعل اقتصادي إقليمي.

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي الأكثر ملائمة للموضوع، من خلال الامام بالمفاهيم المتعلقة بالبحث والمنهج التحليلي للوقوف على أدوات وآليات الدبلوماسية الاقتصادية وجهود الدولة لتفعيلها، في إطار التحديات والفرص التي تتوفر عند توجيهها نحو الأسواق الافريقية.

وبناء عليه، تم معالجة الموضوع من خلال الخطوة التالية:

المحور الأول: اتجاه الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية نحو إفريقيا من أجل تحقيق تنوع اقتصادي.

المحور الثاني: مساعي الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية وآليات تفعيلها.

المحور الثالث: تحديات وأفاق الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل الانفتاح على الأسواق الإفريقية.

1. اتجاه الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية نحو إفريقيا من أجل تحقيق تنوع اقتصادي

تكتسي الدبلوماسية الاقتصادية أهمية بالغة كأداة من أدوات السياسة الخارجية للدول، التي تمكن الدول من إدارة علاقاتها الاقتصادية الخارجية بطريقة توفر لها المكانة المرغوبة في إطار التشكيل العالمي، وقد تطورت هذه الأداة مما جعلها تتغلغل بشكل أعمق في السياسات الداخلية أيضا، وأصبحت واسعة النطاق وأكثر تنوعا وشمولية من، مبادلات واتفاقيات تجارية، مساعدات اقتصادية، البحث عن أسواق جديدة للمنتجات المحلية، إلى خدمة مصالحها السياسية، من خلال توظيف الامكانيات الاقتصادية للبلد. (قرة و لموشي، 2023)

وفي إطار البرنامج الإصلاحي الذي اعتمدته الجزائر في مختلف القطاعات من أجل تعزيز تموقعها الاقتصادي على المستوى القاري من خلال تبنيها خيار الدبلوماسية الاقتصادية القارية كاستراتيجية لتحقيق تنوع اقتصادي، تعتبر الدبلوماسية الاقتصادية الممر الوحيد للجزائر إلى إفريقيا خاصة لما تمتاز به الجزائر من موقع استراتيجي ووزن اقتصادي وعلاقات مستقرة في القارة، ما يجعلها أنسب شريك في هذا الامتداد القاري وهذا بالبحث عن فرص استثمار كبيرة في إطار التنوع الاقتصادي الذي استهدفت الجزائر من خلاله الانفتاح على السوق الإفريقية، كونها قريبة جغرافيا ومتناسبة مع المقومات الاقتصادية التي تتوفر عليها الجزائر. (مزياني، 2019)

وعليه، سنتطرق إلى تحديد الإطار النظري للدبلوماسية الاقتصادية والتنوع، قياس مؤشره في الجزائر، وتحليل واقع وحجم المبادلات التجارية بين الجزائر وإفريقيا، وكذا أسباب اهتمام الدبلوماسية الجزائرية بالقارة الإفريقية.

1.1 الإطار النظري للدبلوماسية الاقتصادية والتنوع الاقتصادي:

في إطار التحولات السريعة التي يشهدها العالم، أصبحت الدول أمام ضرورة تطوير استراتيجيات للتكيف مع الواقع الجديد، وتبرز الدبلوماسية الاقتصادية كأداة حيوية لتعزيز النمو الاقتصادي من خلال علاقات تجارية واستثمارية هادفة لفتح أسواق جديدة وتنوع دخلها، وبهذا تتفاعل الدبلوماسية الاقتصادية والتنوع من أجل إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني نحو قطاعات أكثر تنوعا، وسنتطرق فيما يلي إلى المفاهيم النظرية للدبلوماسية الاقتصادية والتنوع الاقتصادي:

1. تعريف الدبلوماسية الاقتصادية: الدبلوماسية مفهوم قديم وله تعريفات عديدة، وتشير إلى

التوصية الرسمية التي يتمتع بها حاملها تجاه البلد المضيف، والتي تمارسها هيئات متخصصة ممثلة

برؤساء الدول أو أعضاء الحكومات والبعثات والموظفون الدبلوماسيون. (شرع، مولاي لخضر، و لعي، 2020)

تطور مفهوم الدبلوماسية بتطور العلاقات الدولية التي تتنوع من علاقات سياسية إلى علاقات ثقافية واقتصادية، ما أدى إلى تنوع الدبلوماسية إلى دبلوماسية سياسية، اقتصادية وثقافية، وتعرف الدبلوماسية الاقتصادية أنها نشاط دولي متعدد الأطراف (دول، تكتلات، منظمات) حيث تستخدم فيه قدرتها الاقتصادية في التأثير السياسي أو الاقتصادي، أو قوتها السياسية من أجل تحقيق منافع اقتصادية من خلال آليات مختلفة ينتج عنها معاهدات واتفاقيات. (حمد، 2015)

ومن هنا يمكن تعريف الدبلوماسية الاقتصادية على أنها الجهود التي تبذلها الدول لتوسيع قاعدة اقتصادها من خلال استراتيجيات دولية، تهدف إلى تنوع مصادر الدخل والنمو الاقتصادي، ويعد التنوع الاقتصادي هدفًا للدبلوماسية من خلال فتح أسواق جديدة وجذب الاستثمارات في قطاعات متعددة، وتعزيز التعاون في مجالات مختلفة.

تختلف أهداف الدبلوماسية من بلد لآخر، وقد تكون أهداف اقتصادية من أجل مصلحة ذاتية للدول أو الحلفاء، أو أهداف سياسية كتغيير سلوك دول أخرى، أو أهداف استراتيجية كتغيير خريطة توزيع القوة في العالم، وبصفة عامة تهدف الدبلوماسية الاقتصادية إلى تحقيق ثلاثة أهداف جوهرية في نشاطها وهي: (قرة و لموشي، 2023)

- جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية.

- الوصول إلى الأسواق العالمية.

- الحفاظ على جاهزية الاقتصاد الوطني في مواجهة مختلف التحديات الاقتصادية العالمية.

2. تعريف التنوع الاقتصادي وأنواعه: التنوع هي تلك العملية التي تسمح بإقامة نظام اقتصادي مختلط يتصف بالتنوع والاستقرار والكفاءة من خلال ترسيخ مبادئ التكامل الاقتصادي والاجتماعي بغية تحقيق التنمية، ويمكن ترجمته في صورة تنوع أسواق الصادرات أو تنوع مصادر الدخل أو الحد من الاعتماد على مداخل وصادرات قطاع المحروقات، أي تطوير اقتصاد غير نفطي من أجل تحصيل إيرادات غير نفطية. (قاسمي و جاري، 2020)

يشير التنوع الاقتصادي إلى الآليات التي تساهم في تنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أي الانتقال إلى مرحلة تثمين القواعد الصناعية والزراعية والانتاجية لخلق أنشطة اقتصادية تتسم بالديمومة والتطور التكنولوجي لخلق تنمية مستدامة بعيدا عن الاقتصاد النفطي. (كورتل، 2019)

بمعنى آخر التنوع هو عملية تخفيض الاعتماد على إيرادات قطاع رئيسي في الاقتصاد من خلال خلق قطاعات جديدة مولدة للدخل، أي تنوع هيكل الانتاج وتنوع الصادرات وتفعيل الضرائب من أجل حماية الاقتصاد من المخاطر التي قد يتعرض لها جراء اعتماده على قطاع واحد خاصة بالنسبة للاقتصاد الريعي. (ضيف و عزوز، 2018)

ومن بين أنواع التنوع الاقتصادي نذكر: (كورتل، 2019)

- تنوع الانتاج الذي يتم على مستويين مختلفين، جزئي من خلال المؤسسات الانتاجية أي تنوع تشكيلة المنتجات وتحقيق قطاع الأعمال نموا للأرباح والمردودية وتوسيع الحصة السوقية على الصعيد الوطني والدولي، أو على المستوى الكلي من خلال تنوع الانتاج على مستوى جميع الفروع والقطاعات الاقتصادية (الزراعة، الصناعة، السياحة والخدمات).

- تنوع التجارة الخارجية من خلال تنوع البنية الهيكلية للصادرات خاصة خارج قطاع المحروقات وكذا البنية الهيكلية للواردات أي عدم التركيز على السلع ذات الاستهلاك الواسع.

2.1 قياس مؤشر التنوع الاقتصادي وحجم المبادلات التجارية بين الجزائر وإفريقيا:

يتم قياس مؤشر التنوع الاقتصادي باستخدام مؤشر هيرفندال هيرشمان HHI، الذي يستند على حجم القطاعات الاقتصادية المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، أو عن طريق حساب نسب مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات.

وباعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا نجد هيمنة قطاع المحروقات على تركيبة الناتج المحلي الإجمالي، فقد ظلت مساهمة المحروقات خلال فترة 2018-2022 تتجاوز نسبة 92% من الصادرات و43% من إيرادات الميزانية، في حين كانت مساهمة كل من قطاع الخدمات والفلاحة والصناعة والأشغال العمومية تمتاز بالتواضع على الرغم من أن مساهمة القطاعات الهيدروكربونية قاربت 78% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعكس تقدما طفيفا في التنوع على مستوى القطاعات الداخلية، لكنه لم يكن كاف لتقليل الاعتماد على الصادرات النفطية، وعلى الرغم من التحسن والنمو الذي شهدته القطاعات غير النفطية خلال 2023-2024 إلا أنها لم تصل إلى المستوى المؤثر في موازنة الصادرات.

ومن خلال تتبع مؤشر التنوع الاقتصادي للجزائر سنلاحظ أنه متغير تابع لتغيرات أسعار النفط، حيث نسجل تارة تنوع جيد غير مقصود كلما انخفضت أسعار النفط التي تؤدي إلى تدهور وتراجع مساهمة قطاع المحروقات، بينما نسجل تارة أخرى تدهورا في مؤشر التنوع عند ارتفاع أسعار النفط والغاز التي تؤدي إلى ارتفاع إيرادات الميزانية. (قاسي و جاري، 2020)

وحسب أوراق بحثية لصندوق النقد العربي تحت عنوان التنوع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط الواقع والتحديات، الصادر سنة 2023، توصل الباحثون إلى أن مؤشر التنوع الاقتصادي لا يعكس في حقيقة الأمر درجة التنوع، لأن المؤشر يخضع لتغيرات أسعار البترول وهو ما لا يعطينا بصفة دقيقة درجة التنوع.

أما فيما يخص حجم وواقع التبادلات التجارية الجزائرية فهي ليست مختلفة عن واقع التنوع، حيث تمتاز المبادلات التجارية الجزائرية الأفريقية بضعفها ومحدوديتها، 96% من المبادلات التجارية تتم مع خمس دول أفريقية فقط، وهي نفسها التي تأخذ 98% من حجم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات والذي يمثل نسبة 12% من إجمالي الصادرات.

وقد بلغ حجم التجارة بين الجزائر وباقي الدول الإفريقية خلال 2023 ما مجموعه 4.6 مليار دولار أي بنسبة نمو تتجاوز 18% على أساس سنوي، حسب بيانات رسمية أعلنت عنها الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية "ألجكس"، وقامت الجزائر خلال 2022 بتصدير 2.7 مليار دولار من السلع إلى الدول الإفريقية الأخرى، بينما استوردت ما قيمته 1.87 مليار دولار من هذه الدول، وفقا للأرقام التي عرضتها الوكالة، وسجل حجم التجارة الجزائرية-الإفريقية في 2023 زيادة بـ 38% مقارنة بـ 2021، و88% مقارنة بـ 2020، غير أن هذه الأرقام لا تزال ضعيفة مقارنة بالإمكانات الموجودة، وتعد كل من تونس، جنوب إفريقيا ومصر أهم زبائن الجزائر في القارة الإفريقية، بقيمة 1.4 مليار دولار و165.28 مليون دولار و143.68 مليون دولار على التوالي.

بينما بلغت الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات نحو الدول الإفريقية الأخرى خلال نفس السنة 704.89 مليون دولار تتضمن صادرات الإسمنت، السكر، قضبان الحديد، الأسمدة، ورق الكرتون، التمور، الزجاج والبلاط وغيرها، واحتلت كل من مصر وموريتانيا الصدارة في ترتيب الموردين الأفارقة للجزائر بـ 886.24 مليون دولار و382.22 مليون دولار على التوالي، تليها تونس بـ 322.22 مليون دولار وكوت ديفوار بـ 88.79 مليون دولار. (موقع الخبر، 2024)

ومن خلال هذه الأرقام المسجلة يتضح ضرورة تفعيل الجزائر لدبلوماسيتها الاقتصادية اتجاه إفريقيا من أجل الاستفادة من المزايا التي توفرها سوق هذه القارة، حيث يبلغ حجمها 1,2 مليار نسمة ومبادلات تجارية بحدود 3 تريليون دولار، وذلك من خلال إعداد الترتيبات الاقتصادية والسياسية اللازمة لإنجاح الدبلوماسية الاقتصادية وتحقيق انخراط فعال في المنطقة الحرة، حيث أصبح ولوج الجزائر للأسواق الإفريقية رهان يتعين على الجزائر مباشرته أمام مساعيها للتنوع الاقتصادي (تنوع المدخلات والموارد، صيغ التمويل، المنتجات والأسواق) الذي يتسم به النموذج الجديد للنمو الاقتصادي في الجزائر، خاصة وأن دول أوروبا الغربية والدول الإفريقية تستحوذ على نسب كبيرة من الاستثمارات على امتداد القارة، فمثلا الولايات المتحدة الأمريكية 13,6%، جنوب إفريقيا والمملكة المتحدة 7,2%، الامارات العربية 6.8% فرنسا 6,7%، لذلك كان لزاما على الجزائر إعادة بعث الدور الدبلوماسي وتفعيله. (تريمة، 2022)

3.1 دوافع اهتمام الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية بالأسواق الإفريقية:

- تعمل الجزائر في الآونة الأخيرة على تغيير وجهتها الاقتصادية من دول الشمال إلى دول الجنوب، عن طريق فتح مجال الاستثمار في الدول الإفريقية وذلك في إطار المخطط الجديد للتنوع الاقتصادي أي البحث عن طرق استثمار بديلة لقطاع المحروقات بسبب: (غربي و خالدي، 2020)
- إن الاتصال والامتداد الجغرافي للجزائر جعلها جسرا رابطا بين شمال القارة وساحلها الإفريقي وجنوب الصحراء، وبالتالي فرصة لتنوع شركائها وحققا لانبعاث سياستها الخارجية تجاه العالم الثالث.
- البعد التاريخي للعلاقات بين الجزائر والدول الإفريقية الأخرى، نظرا للموروث التاريخي المشترك بينها وإدراك الجزائر أن أمنها مرتبط بأمن المنطقة منذ القدم.

- البعد الأمني جعل الجزائر تهتم بالشؤون الافريقية وتتوسط في الأزمات (أزمة الأزواد في مالي والنيجر) كون المنطقة تعرف بقوس الأزمات وما يعكسه ذلك على الأمن القومي الجزائري.
- رغبة الجزائر في توسيع نفوذها السياسي والاقتصادي نحو الجنوب من أجل احداث تنمية اقتصادية، دفع بها لتعزيز العلاقات الاقتصادية البينية الجزائرية الافريقية. (تريمة، 2022)
- الاستفادة من السوق الافريقية التي تمثل ما يقارب 3 تريليونات دولار كحجم للمبادلات التجارية ونتاج قاري يقارب هو الآخر 3 تريليون دولار، من خلال تكييف مختلف الوسائل والآليات المعتمدة قصد التوجه نحو دبلوماسية ذات بعد اقتصادي، مع الحفاظ على البعد الانساني (المساعدات) والبعد الأمني (مكافحة الارهاب في المنطقة الافريقية) وتذليل العقبات أمام حركة التجارة البينية. (قرة و لموشي، 2023)

2. مساعي الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية وآليات تفعيلها

نظرا لأهمية العلاقات الاقتصادية الدولية في مستقبل العلاقات بين الدول، جعل الدبلوماسية الاقتصادية تحتل مكانة هامة، حيث تستخدم فيها الدول الأدوات الاقتصادية، من خلال مجموعة الممارسات التي تهدف لتعزيز المصالح الاقتصادية الخارجية، وسنتطرق فيما يلي إلى أدوات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ومختلف الاستراتيجيات والجهود التي تبذلها الجزائر من اجل تفعيل دبلوماسيتها في ظل توجهها نحو الأسواق الافريقية كخيار استراتيجي لتحقيق التنوع الاقتصادي.

1.2 أدوات وآليات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا:

- أصبح البعد الاقتصادي لمساعي الدبلوماسية الجزائرية ضرورة حتمية وعامل مهم في تشجيع حركة التجارة الخارجية وجلب الاستثمارات في إطار مواكبة التغيرات الحاصلة في البيئة الاقليمية والدولية، وهذا تعد الدبلوماسية الاقتصادية أداة مهمة لتنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية، ومن هذا المنطلق اعتمدت الجزائر مجموعة من الإجراءات للمساهمة في دعم دبلوماسيتها اتجاه القارة، من خلال جملة من الأدوات:
- إنشاء شبكة تفاعلية خاصة بالمكلفين والمسؤولين عن الشؤون الاقتصادية والتجارية لدى البعثات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية في العالم، من أجل تقديم المساعدة والدعم للمتعاملين الجزائريين في مجال التصدير والأجانب المستثمرين في الجزائر، حيث تم إنشاء قسم ويب في موقع وزارة الشؤون الخارجية مخصص للدبلوماسية الاقتصادية.
- بادرت وزارة الخارجية الجزائرية في إطار تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية لإنشاء صندوق خاص بترقية الاستثمارات والصادرات، حيث يقوم بتغطية تكاليف مشاركة الشركات في المعارض والصالونات ونقل المنتوجات الموجهة للعرض.
- تكوين الدبلوماسيين في مجال الاقتصاد والتجارة على مستوى الممثلات الدبلوماسية الجزائرية في الخارج.

- تفعيل دور وزارة الخارجية في المجال الاقتصادي منذ سنة 2002 من خلال البحث عن الشراكة مع المتعاملين الأجانب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، وتوسيع صلاحيات السفراء والقناصل في تنشيط الدبلوماسية الاقتصادية. (خواص، 2021)
- في سنة 2021، قامت وزارة الخارجية الجزائرية بفتح مكتب الإعلام وترقية الاستثمارات والصادرات وهو فضاء مخصص لمرافقة ومساعدة وتوجيه المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين خاصة المقيمين بالخارج الناشطين في عمليات التصدير أو الشراكة، ويعتبر المكتب بمثابة آلية استراتيجية ضمن سياسة ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات. (أسابع، 2023)
- مبادرة النيباد: سعت الجزائر إلى إبرام اتفاقيات مختلفة، حيث بحثت على نموذج الشراكة والاستثمار في القارة من خلال مبادرة النيباد، أي "الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا" التي تم إقرارها في 23 أكتوبر 2001 خلال قمة منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي) والتي عقدت في زامبيا من أجل استراتيجية تنمية متعددة الجوانب وتقليص الفروقات بين البلدان الإفريقية والدول الغنية، من أجل تحقيق تنمية في إفريقيا.
- مبادرة النيباد عبارة عن استراتيجية لإعادة هيكلة إفريقيا لمواجهة التحديات الحالية، وضعها رؤساء خمس دول هي الجزائر، مصر، نيجيريا، السنغال وجنوب إفريقيا، سنة 2001، وأكدت الجزائر موقفها اتجاه المبادرة في عدة محطات منها: منتدى إفريقيا للاستثمار والأعمال المنعقد سنة 2016، أن تحقيق الاندماج الإفريقي مرهون بالاستثمارات التنموية في القارة.
- الانخراط في المشاريع التكاملية الاقتصادية كمنطقة التجارة الحرة الإفريقية ZLECAF: وهي من أبرز مبادرات أجندة الاتحاد الإفريقي 2063، التي تهدف من خلالها لتسريع نمو التجارة البينية في إفريقيا، وقررت الجزائر في 2018 التوقيع على الاتفاقية والبروتوكولات الثلاث المتعلقة بتجارة السلع والخدمات وفض النزاعات، لتشريع بالتصديق عليها رسميا في فيفري 2020، وتصدر قانونا متعلقا بالاتفاقية في نفس السنة، وبدأ التداول رسميا بموجب هذه الاتفاقية في 1 جانفي 2021، وأضحت منطقة التجارة خيار استراتيجي تهدف من خلاله الجزائر إلى خلق فضاءات حرة لانتقال السلع والخدمات. (قرة و لموشي، 2023)
- إنشاء الدار الإفريقية للتصدير: قامت مؤسسة الابتكار والاستشراف الاقتصادي بالإعلان عن الانطلاق الفعلي لمؤسسة الدار الإفريقية للتصدير في جويلية 2021، وهي مؤسسة اقتصادية حائزة على السجل التجاري ذات تمويل ذاتي، وتضم 134 متعامل اقتصادي، مهمتها مرافقة المصدرين إلى الأسواق العالمية بصفة عامة والأسواق الإفريقية بصفة خاصة، فهي تعتبر منصة تجارية تعمل كهمزة وصل بين المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين الذين يريدون الولوج إلى الأسواق الإفريقية ونظرائهم في تلك الأسواق، حيث قامت هذه الدار بإنشاء البطاقة الالكترونية الذكية التي تمنح للمصدرين المنخرطين بمثابة جواز سفر لهم نحو الأسواق الإفريقية، كما تسمح الدار بتحديد مستهلكات الدول

الافريقية من المنتوجات الجزائرية، أي دراسة تنافسية المنتج ودراسة الأسواق المراد اقتحامها، كما تقدم تكوين للمصدرين ليتحولوا إلى سفراء المنتج الجزائري في افريقيا وإرشادهم من جهة أخرى لتصدير منتجاتهم. (وكالة الأنباء الجزائرية، تصدير: خلق الثروة في القارة الإفريقية أولوية لدى الجزائر، 2021)

- فتح معبر حدودي بري على مستوى منطقة تندوف في أوت 2018 مع دولة موريتانيا كونها تمثل قاعدة مهمة للتبادل بين الجزائر ومحيطها الافريقي، من أجل احداث حركية اقتصادية بين البلدين لرفع وتيرة التنمية بالمناطق الحدودية، حيث تم تجنيد حظيرة تفوق 3500 شاحنة نصف مقطورة تساهم بفعالية في نقل السلع والخدمات نحو موريتانيا وبلدان الساحل الافريقي، وفي فيفري 2024 تم تدشين المعبر لعبور الأشخاص بين الجزائر وموريتانيا بعدما ظل عبارة عن منفذ لعبور الشاحنات التجارية فقط، كما تم تدشين منطقة تبادل حر وبدء انجاز الطريق الرابط بين تندوف الجزائرية والزويرات الموريتانية كخط نقل تجاري من شأنه أن يشجع التبادل التجاري بين البلدين ويعزز تدفق السلع الجزائرية إلى غرب إفريقيا. (لحياني، 2024)
- إعداد خطة تنموية في القارة حيث قامت الجزائر بإعداد خطة عرفت باسم الألفية الجديدة، تقوم على مبدأ المشاركة كما تم تحديد قطاع التكنولوجيا الجديدة والمعلومات والاتصالات كقطاعات ذات الأولوية لجذب الاستثمارات الأجنبية.
- العمل على تجسيد مختلف المشاريع التنموية لتحقيق التكامل الاقليمي حيث نجد: (زواويد و مفاتيح، 2020)
- مشروع ميناء شرشال (تيازة) التجاري الذي سيساهم في تحقيق الاندماج الاقتصادي، من خلال التقرب من السوق المشتركة لإفريقيا الشرقية والجنوبية إضافة إلى المنطقة الحرة للتبادل التجاري لإفريقيا، والذي سيكون همزة وصل بين افريقيا وباقي دول العالم.
- مشروع الطريق العابر للصحراء (الجزائر-لاغوس-نيجيريا) الممتد على طول 9400 كلم.
- مشروع أنبوب الغاز غرب افريقيا نيجال WAGP الممتد من نيجيريا إلى أوروبا مروراً بالجزائر والنيجر على أكثر من 4128 كلم.
- مشروع شبكة الألياف البصرية TSFO العابر للصحراء في مقطعه الرابط بين الجزائر -زيندر-أبوجا ليلبي حاجة إفريقيا إلى تكثيف شبكاتها الاتصالية ذات النطاق الواسع، وذلك على طول 4500 كلم تستحوذ منه الجزائر على 2200 كلم و900 كلم في النيجر و800 كلم في نيجيريا.

2.2 جهود واستراتيجية الجزائر لتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية في القارة الافريقية:

اهتمت الحكومات المتعاقبة في الجزائر بالبعد الاقتصادي للدبلوماسية، وقد تم تجسيد هذا البعد تدريجيا، ولا تزال الجزائر تعمل من أجل تفعيل كل الصيغ الممكنة من أجل توطيد علاقاتها الاقتصادية، فتوجه الدبلوماسية الجزائرية نحو القارة الافريقية لم يكن وليد اللحظة، حيث عملت الجزائر على تبني

العديد من المبادرات الاقتصادية مع الدول الإفريقية في إطار الاتحاد الإفريقي وتعزيز وإقامة تعاون جنوب جنوب وتحقيق أهداف الحوار بين الشمال والجنوب، وتسعى الجزائر لتفعيل دبلوماسيتها وإعطائها دفعة قوية من أجل تنمية إفريقيا من خلال:

- تم إصدار العديد من المراسيم الرئاسية التي منحت لوزارة الخارجية صلاحيات في المجال الاقتصادي: المرسوم الرئاسي رقم 408-02 الصادر سنة 2002، الذي أعطى صلاحيات للسفراء الجزائريين للعمل على تطوير العلاقات الاقتصادية وترقية التبادلات التجارية وتوطيد شراكات مع مؤسسات بلد الاعتماد. (الجريدة الرسمية الجزائرية، 2002)

المرسوم الرئاسي رقم 244-19 الصادر سنة 2019، الذي تضمن استحداث مديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية في إطار تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية، حيث تتولى هذه المديرية مهمة ترقية المبادلات التجارية الدولية، كما تسعى إلى تنفيذ سياسة دعم وترقية الصادرات خارج مجال المحروقات، توفير المعلومات اللازمة عن الأسواق الخارجية حتى تتمكن المؤسسات من الولوج إلى هذه الأسواق. (الجريدة الرسمية الجزائرية، 2019)

كما صدر المرسوم الرئاسي رقم 24-20 الصادر سنة 2020، الذي تضمن انشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية، حيث تعمل هذه الوكالة على تنفيذ السياسات الوطنية للتعاون الدولي في مختلف المجالات منها الاقتصادية، كما تعمل على مساعدة الجهاز الدبلوماسي والوزارات المعنية لتعبئة المساعدات المالية الخارجية لخدمة التنمية الوطنية. (الجريدة الرسمية الجزائرية، 2020)

- قامت الجزائر بمنح قروض للدول الإفريقية ومسح ديون 14 دولة إفريقية عضو في الاتحاد الإفريقي منذ 2010 وذلك تضامنا مع دول القارة لمواجهة أزماتها الاقتصادية وتحويلها إلى مشاريع استثمارية تقوم بها الشركات الجزائرية (سوناطراك، سونلغاز، سيفيتال، كوندور). (خواص، 2021)

- شرعت الجزائر في جملة من الإصلاحات في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، المالي، النقدي والضريبي خاصة قوانين الاستثمار وتحرير التجارة الخارجية وخصوصية القطاع العام من أجل تشجيع وحماية الاستثمارات الأجنبية، تعديل قانون الاستثمار واستحداث مراكز جديدة لدى الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الاستثمار. (ياحي، 2018)

- التغلغل الاقتصادي الجزائري في الأسواق الإفريقية وإقامة مشاريع استثمارية لشركات جزائرية رائدة في مجالها، مثل سونلغاز، اتصالات الجزائر والخطوط الجوية الجزائرية. (معيوف و بن عباس، 2017)

- إقامة استثمارات نفطية لشركة سونطراك في كل من النيجر، تشاد، موزنبيق، ليبيا وزمبابوي، إضافة إلى قطاع الطاقة الشمسية من خلال انتاج منصات للطاقة في مختلف الدول الإفريقية.

- توجه القطاع الخاص نحو الأسواق الإفريقية، مثل مجمع سيفيتال ورائد التكنولوجيا كوندور. (مزياني، 2019)

- استحداث صادرات غير نفطية تجعلها أقل عرضة للصدمات الخارجية وأكثر قدرة على التعامل مع الأزمات، مثل تقلبات أسعار النفط أو الجفاف بالنسبة للمواد الزراعية والغذائية، وتحفيز الصادرات الصناعية (صناعات الكهرو منزلية، الصيدلانية، الحديد والصلب، الأسمدة ومواد البناء) وهذا لتنويع مصادر الدخل من نقد أجنبي وعائدات للميزانية. (كورتل، 2019)
- تقديم جملة من التسهيلات الجمركية كالمصادقة على تصريح التصدير دون معاينة السلع وتفعيل دفتر بالتصريح عن التصدير صالح لمدة سنة بالإضافة إلى ذلك تقدم للشركات التي تعمل في مجال تصدير المنتجات المحلية تسهيلات بنكية ومالية، (خواص، 2021) وكذا امتيازات للمستثمرين، حيث يتكفل بها صندوق ترقية التجارة الخارجية. (غربي و خالدي، 2020)
- التحرك الميداني للدبلوماسية الاقتصادية في افريقيا داخليا، المتمثل في إقامة معارض موجهة للسلك الدبلوماسي الافريقي المعتمد في الجزائر، بالإضافة إلى منتديات رجال الأعمال للجمع بين رجال الأعمال الجزائريين والأجانب داخل البلاد وخارجها. (تريمة، 2022)
- إنشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية ذات البعد الافريقي في سنة 2020، وهي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع خاص تتمتع بالاستقلال المالي والشخصية المعنوية، وهي تحت وصاية رئاسة الجمهورية، وتتمثل مهامها في إعداد وتنفيذ السياسة الوطنية للتعاون الدولي في المجال الاقتصادي والاجتماعي والإنساني والثقافي والديني والتربوي والعلمي والتقني، تقديم المساعدة لعمل الجهاز الدبلوماسي والوزارات المعنية من أجل التعبئة المثلى للمساعدة التقنية والمالية الخارجية في خدمة التنمية، (وكالة الأنباء الجزائرية، 2020) بالإضافة إلى التكوين، حيث تم اطلاق مشاريع لقطاع التكوين المهني في اطار التعاون الدولي الافريقي، كمعهد التكوين المهني المنشأ في نواكشوط، مع تخصيص منح تكوينية لفائدة شباب المناطق الحدودية لكل من دول النيجر المالي وموريتانيا، وإعادة تأهيل الثانوية المهنية للصادقة الجزائرية النيجرية. (وزارة التكوين والتعليم المهنيين، 2024)
- فتح فروع لبنوك منها بنك الاتحاد الجزائري إضافة للبنك الجزائري السنغالي في العاصمتين الموريتانية نواكشوط والسنغالية دكار، قصد تسهيل المبادلات الاقتصادية والصادرات نحو موريتانيا والسنغال والتقرب من المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين والأفارقة حاملي المشاريع لمرافقتهم ماليا وتعزيز التعاون المالي الثنائي. (الاذاعة الجزائرية، 2024)
- افتتاح فرع صافكس للتصدير في موريتانيا والسنغال من أجل معارض دائمة للمنتجات الجزائرية في دكار ونواكشوط، وهذا ما يتيح فرصة للجزائر للتواصل مع السوق الافريقية.
- كما لجأت الجزائر إلى استخدام استراتيجية مفاتيح القوى الناعمة والقوة الحية من خلال:
 - الاستثمار في الدبلوماسية الاقتصادية عن طريق شبكة الطرق الصوفية أي الاسلام الصوفي (القوة الناعمة) التي تحظى باحترام كبير في القارة لتدعم استراتيجية تموقع رجال الأعمال الجزائريين كفاعلين في القارة.

- الاستثمار في قوة الشباب (القوة الحية) من خلال انشاء منتدى لاستقطاب الشباب الافريقي المتخرج من المدارس والجامعات الجزائرية وتوظيفه كآلية لتعزيز التبادل التجاري والاقتصادي والترويج لنماذج المقاولاتية الناجحة في إفريقيا.

إن تطبيق هذه الاستراتيجية متعلق بلجنة دبلوماسية مشتركة مكونة من رئيس الجمهورية والوزير الأول، وزير الخارجية، وزير المالية، وزير التجارة، وزير الفلاحة، وزير السياحة، وزير النقل، كل السفارات ورجال الأعمال، حيث تتولى هذه اللجنة دراسة أسواق الدول المراد الوصول إليها من خلال الممثل الاقتصادي المتواجد فيها عن طريق السفارات، بالإضافة إلى التعريف بالمنتوج الوطني كإقامة معارض في دول الغير ومن ثم اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق التصدير إليها. (تريمة، 2022)

3. تحديات و آفاق الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل الانفتاح على الأسواق

الافريقية

برزت أهمية تطوير الدبلوماسية الاقتصادية لجعلها إطارا مناسباً لتعزيز العلاقات الاقتصادية للجزائر في الخارج وخاصة في إفريقيا، لما توفره من مزايا وفرص واعدة تعزز من قدرة الجزائر على التنوع اقتصاديا، لكن مقابل هذه الفرص في تفعيل وتعزيز الدبلوماسية الاقتصادية في ظل الانفتاح على الأسواق الافريقية، هناك العديد من التحديات التي تعرقل دور الدبلوماسية في المنطقة:

1.3 تحديات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية: تواجه الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

تحديات عديدة تثبط دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية نذكر منها:

1. التحديات الداخلية،

- عدم جاهزية الاقتصاد الجزائري أي المنتجات المحلية للمنافسة على المستوى الافريقي نظرا لاعتمادها على المواد الأولية واستيراد قطع الغيار، خصوصا أمام مصر، المغرب ونيجريا، وهو ما سيأثر سلبا على الاقتصاد الوطني.
- ارتباط مشكلة تمويل المبادلات والمعاملات التجارية بالعملية الصعبة غير المستقرة.
- اعتماد الصناعة على المواد الأولية ما يصعب التنافسية في المحيط القاري. (قرة و لموشي، 2023)
- العراقيل اللوجستية كالبنى التحتية، النقل والاتصالات التي تصعب حركة انتقال السلع والخدمات وبالتالي عرقلة نشاط التجارة.
- اعتماد الجزائر على مداخل المحروقات من نفط وغاز، التي كانت ولا تزال تمثل موطن ضعف للاقتصاد الجزائري، فضعف تنوع الاقتصاد الوطني جعله عاجزا عن خلق ثروة حقيقية وهشا أمام صدمات السوق العالمية للطاقة، وهذا ما عرقل قدرة الدولة على تنفيذ مشاريعها التنموية لارتباطها بالموارد النفطية.
- اعتماد الجزائر بصفة كبيرة على القطاع العام لضعف مؤسساتها الخاصة، إضافة لضعف وعي المؤسسات بأهمية بناء علاقات اقتصادية مع الدول الافريقية.

- عدم نجاعة السياسات المالية المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية لمعالجة الأزمات الاقتصادية كسياسة التقشف التي تعيق عجلة التنمية. (ياحي، 2018)
- العوائق البيروقراطية والقصور التشريعي والتنظيمي المتعلقة بالاستثمار، كغياب سياسة واضحة لدعم الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وأشكال البيروقراطية المعقدة التي تعيق الشراكات الاقتصادية.
- ضعف التنسيق بين كل من وزارة الخارجية والوزارات الأخرى كالتجارة وترقية الصادرات ومختلف الهيئات الاقتصادية فيما يتعلق بنشاط الدبلوماسية الاقتصادية، مثلاً مشكلة تحديد تابعة الملحق التجاري لوزارة الخارجية أو وزارة أخرى أو مؤسسة متخصصة. (دريسي، 2020)
- ضعف رقمنة القطاعات الاقتصادية مما يعرقل المعاملات الاقتصادية الدولية والتواصل مع الأسواق الخارجية.

2. التحديات الخارجية:

- الخلافات السياسية والتهديدات الأمنية على الحدود الجزائرية الشرقية والغربية في كل من تونس وليبيا ومالي (تفشي ظاهرة الإرهاب الدولي، هجرة غير شرعية، الجريمة المنظمة) وغلق الحدود، وهو ما يتعارض مع المقاربة الاقتصادية للجزائر في إفريقيا، ويحملها تكاليف كبيرة من أجل تحقيق أمنها.
- الأزمات الدولية المالية التي تؤثر على صادرات قطاع المحروقات وأسعارها. مما يؤدي إلى تراجع الإيرادات المالية للجزائر، الأمر الذي يعمق من محدودية الدور الاقتصادي للجزائر في إفريقيا.
- غياب الوعي الاستثماري وجهل الأفارقة لفرص الاستثمار ومناخ الأعمال في الجزائر.
- النزاعات الإقليمية والدولية في منطقة المغرب العربي، أخرت من تفعيل دور الاتحاد المغاربي وتفويت كل ما يحمله من مزايا اقتصادية كتنشيط وزيادة التبادل الثنائي وجذب الاستثمار الأجنبي (قضية الصحراء الغربية). (ياحي، 2018)
- الهجمات الإلكترونية التي استهدفت المؤسسات الرسمية للدولة وبعض الشركات الاقتصادية الجزائرية. (خواص، 2021)
- التنافس الاقتصادي القوي بين أقطاب عديدة من خارج القارة على غرار دول الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، إضافة إلى ذلك القوى الإقليمية الكبرى مثل تركيا والبرازيل ودول أخرى مثل الامارات، السعودية، مصر، المغرب ولبنان لغزو الأسواق الإفريقية.
- ضعف الحوافز المقدمة من الدولة الجزائرية للمؤسسات الاقتصادية الإفريقية مقابل الحوافز المالية والاعفاءات الاقتصادية التي تقترحها كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين في المنطقة الإفريقية، والتي تدفع الدول الإفريقية للتوجه أكثر نحو اقامة علاقات اقتصادية وتجارية مع هذه الدول.
- ضعف المعاملات المصرفية وكذا صعوبة التحويلات المالية بين الجزائر والدول الإفريقية بسبب غياب فروع البنوك الجزائرية في مختلف دول القارة. ماعدا بنكي السنغال وموريتانيا (مزياني، 2019)

2.3 الفرص الواعدة للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا:

تتمتع الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية بعدد من الفرص الواعدة في القارة الأفريقية، التي يمكن استثمارها لتعزيز مكانتها الاقتصادية والتجارية، وخلق فرص بديلة لتنويع مداخيلها، حيث تمثل منطقة التجارة الحرة الأفريقية فرصة كبيرة لتعزيز نمو دولها وتوسيع الشمول الاقتصادي حيث تسعى الدول من خلالها إلى تحقيق جملة من المزايا كونها تجمع ما بين 55 دولة أفريقية (1,3 مليار نسمة، 3,4 تريليون دولار كنتاج محلي إجمالي):

- جعل المنطقة نقطة تعافي للاقتصاد الأفريقي فهي تعتبر كعامل تغيير للقواعد.
- تعزيز الدخل الإقليمي بنسبة 7% ما يعادل 450 مليار دولار.
- الحد من الفقر بانتشار 30 مليون شخص بحلول عام 2035.
- كما تسعى الجزائر من خلال تفعيل دبلوماسيتها الاقتصادية لتحقيق ما يلي:
- زيادة حجم التجارة البينية الأفريقية إلى نسبة 15% أو 25% بحلول سنة 2040 ورفع حجم المبادلات التجارية إلى 40 أو 50%، مع الرفع في نسبة تبادل المنتجات الصناعية خاصة المرتبطة بالمنسوجات، الجلود، معدات النقل الإلكترونيات، الخشب والمعادن ما بين 36 و44 مليار دولار أي 25% أو 30% بحلول السنة نفسها.
- تعزيز تبادلات المنتجات الزراعية ما بين 20% و30% خاصة المنتجات الغذائية كالسكر، الخضروات والفواكه، المشروبات ومنتجات الألبان.
- توسيع نطاق المنتجات المصنوعة محليا، وتنمية الصادرات غير النفطية.
- دفع عجلة التصدير من أجل تعزيز الموقع الاستثماري للاقتصاد الوطني.
- خلق فرص عمل لسكان المناطق الحدودية من أجل تحسين مستواهم المعيشي.
- تحقيق تنوع اقتصادي من خلال المحفزات التي توفرها الأسواق الأفريقية، كضخامة الأسواق وتنوعها بالإضافة إلى الاتفاقيات التجارية.
- أن تصبح الجزائر نقطة ربط حيوية بين إفريقيا وأسواق العالم، وتعزيز دورها كداعم للتنمية المستدامة في القارة.

4. الخاتمة:

في إطار رؤية الجزائر الجديدة، أصبح من الضروري تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية كأداة استراتيجية رئيسية لتحقيق التنوع الاقتصادي، خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية وسعي الجزائر إلى تقليل اعتمادها على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للدخل، وهو ما جعل اقتصادها عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية، مما يؤثر على استقرارها المالي وقدرتها على تنفيذ برامجها التنموية.

وفي هذا السياق تعتبر الدبلوماسية الاقتصادية بمثابة وسيلة فعالة لفتح أسواق جديدة وتنوع الصادرات الجزائرية، وإتاحة فرصة للشركات الجزائرية لتوسيع نطاق أعمالها، مما يساهم في تحسين مستوى الإنتاجية وخلق فرص عمل، وهو ما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني.

يعد التوجه نحو الأسواق الافريقية جزءا أساسيا من استراتيجية الجزائر لتعزيز مكانتها الاقتصادية على الساحة القارية والعالمية، واستغلال الإمكانيات الهائلة التي توفرها هذه الأسواق، حيث تتيح فرصا هامة لتنمية القطاعات غير النفطية مثل الصناعة والزراعة والطاقة المتجددة، وتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية يمكن الجزائر من توسيع شراكاتها مع الدول الافريقية وزيادة الاستثمارات الأجنبية في قطاعات جديدة، وتعزيز التعاون الإقليمي، مما يدعم القدرة على تحقيق تنمية مستدامة ومتنوعة، وهو ما يتطلب تبني استراتيجية متكاملة تجمع بين الإصلاح المؤسسي وتحسين البنية التحتية الاقتصادية وتعزيز الكفاءات البشرية، وذلك يستدعي تنسيقا محكما بين الفاعلين الاقتصاديين والدبلوماسيين، بما يعزز مكانة الجزائر كفاعل اقتصادي محوري في افريقيا، وبهذا تصبح الدبلوماسية الاقتصادية تحقق مصالح مشتركة وفائدة متبادلة وتساهم في تطوير القارة الافريقية ككل.

ولإنجاح آليات تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في تحقيق الهدف المرجو منها لابد من:

- الاستثمار في تكوين كوادر بشرية وكفاءات مزودة بخبرات معرفية وتطبيقات أكاديمية من أجل ممارسة مهامهم الدبلوماسية.
- توفير إعلام وتواصل دائم يمكن من التحكم في الدبلوماسية الاقتصادية.
- تقويم المخاطر من أجل مقارنة الدبلوماسية الاقتصادية.
- اتخاذ التكنولوجيا الرقمية كأداة للدبلوماسية الاقتصادية للترويج عن المنتجات وجذب الاستثمارات الأجنبية.
- تحفيز رجال الأعمال على الاستثمار والتجارة في الدول الافريقية عن طريق منح تسهيلات عمل من طرف الصندوق الخاص لترقية الصادرات التي تديرها وزارة التجارة: كالتسهيلات المصرفية والجمركية، الإعانات، وتسهيل تنقل الأشخاص، أو الترويج للبيئة الاستثمارية الإفريقية مثل جنوب إفريقيا، نيجيريا، رواندا، إثيوبيا، غانا، وباقي دول القارة.
- ضرورة تطوير آليات العمل الدبلوماسي وجعل الدبلوماسية الاقتصادية أكثر شمولية فيما يخص السياسات الاقتصادية من خلال ارتباطها بأحد أبعاد الأمن المتمثل في الأمن الاقتصادي.
- اعتماد دبلوماسية اقتصادية متعددة المستويات (ثنائية/ متعددة الأطراف) ومتنوعة المشاريع (تنموية، استثمارية، تكاملية) قصد تحقيق تنوع اقتصادي يسمح بالحفاظ على المصالح الاقتصادية والتجارية للجزائر في المنطقة الافريقية.
- تعزيز أدوات القوة الناعمة في إفريقيا، كونها توسع مجال دور الدولة وفاعليته للجذب والإقناع والتأثير، مما يكسبها شركاء وحلفاء في القارة الافريقية.

- الاحتكام إلى عقيدة -أي تحرك خارجي هدفه تحصيل اقتصادي -، عن طريق تعزيز الزيارات إلى الدول الإفريقية، لمرافقة رجال الأعمال والمستثمرين الجزائريين من أصحاب الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، والتركيز على منطقة غرب إفريقيا وشرقها، والدول التي تربطها علاقات تاريخية كأغولا وجنوب إفريقيا.
- الاعتماد على الشراكات الثنائية لتعزيز الدور الاقتصادي مثل الشراكة الجزائرية التركية والاستفادة من تطور العلاقات الاقتصادية مع تركيا ووجودها الصاعد في القارة الإفريقية بالشراكة في المشاريع الاستثمارية في البناء والصناعة في السينغال روندا والموزمبيق.

5. قائمة المراجع:

- أحمد ضيف، و أحمد عزوز. (2018, 11, 22). واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14 (العدد 02)، صفحة 36.21.
- الاذاعة الجزائرية. (2024, 01, 17). البنك الجزائري بموريتانيا يفتتح وكالتين في مدينتين جديدتين قريبا. تاريخ الاسترداد 20 11, 2024، من <https://news.radioalgerie.dz/ar/node/38993>
- الجريدة الرسمية الجزائرية. (26 نوفمبر، 2002). المرسوم الرئاسي رقم 408.02. تم الاسترداد من www.joradp.dz
- الجريدة الرسمية الجزائرية. (11 سبتمبر، 2019). المرسوم الرئاسي 244.19.
- الجريدة الرسمية الجزائرية. (11 فيفري، 2020). المرسوم الرئاسي رقم 24.20. تم الاسترداد من www.joradp.dz
- حمزة غربي، وعصام خالدي. (2020). الاستثمار والشراكة الجزائرية الإفريقية. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 09 (العدد 05)، صفحة 233.223.
- حنان دريسي. (2020). تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية: الفرص والتحديات. توجهات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل النموذج الاقتصادي الجديد. الطبعة الأولى، صفحة 171. 183. جامعة بومرداس. الجزائر: منشورات فكرة كوم.
- صلاح ابن حمد. (2015). أثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية (سوريا نموذجا). أطروحة دكتوراه. كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.
- صورية تريمة. (2022). البعد الاستراتيجي للدبلوماسية الاقتصادية في تفعيل العلاقات الجزائرية الإفريقية. مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 6 (العدد 2)، صفحة 547.564.
- عبد الحكيم أسابع. (23 أفريل، 2023). رهان على رفع تصاعدي للصادرات خارج المحروقات. جريدة النصر. تم الاسترداد من <https://www.annasronline.com/> 2022-04-23
- عثمان لحباني. (24 02, 2024). فتح المعبر البري بين الجزائر وموريتانيا لعبور الأشخاص للمرة الأولى. تاريخ الاسترداد 11 10, 2024، من العربي الجديد: <https://www.alaraby.co.uk/economy/>
- فارس قرة، و طلال لموشي. (جانفي، 2023). التوجه الجديد للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية نحو منطقة التجارة الحرة الإفريقية، الحوافز والرهانات. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 12 (العدد 01)، صفحة 60.46.
- فيروز مزياني. (جويلية، 2019). الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية والدولية. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 08 (العدد 15)، الصفحات 194-205.
- لزهارى زواويد، و يمينه مفاتيح. (2020). المشاريع الاستثمارية الجزائرية الواعدة في ظل الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، تحديات الحاضر ورؤيا المستقبل. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 09 (العدد 05).
- محمد ميلود قاسمي، و فاتح جاري. (03 06, 2020). التنوع الاقتصادي كاستراتيجية لاستقلالية سياسة الانفاق العام في ظل تغيرات أسعار البترول، دراسة حالة الجزائر للفترة 2001.2017. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16 (العدد 02)، صفحة 150.139.
- مريم ياحي. (ديسمبر، 2018). الدبلوماسية الاقتصادية كأداة لتنشيط الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد 11 (العدد 03)، الصفحات 92-102.

- موقع الخبر . (28 10, 2024). حجم التجارة بين الجزائر والدول الإفريقية. تاريخ الاسترداد 20 11, 2024، من الخبر: <https://www.elkhabar.com/press/article/251646>
- نجاحة كورتل. (15 ديسمبر، 2019). الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنوع الاقتصادي، دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال هيرشمان للفترة 2011-2017. مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 05 (العدد 2)، صفحة 211.
- نصيرة خواص. (2021). ضرورة تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية لجلب الاستثمارات الأجنبية كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي ما بعد جائحة كورونا. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 5 (العدد 02)، الصفحات 312-325.
- نورة شرع، عبد الرزاق مولاي لخضر، و احمد لعلى. (01, 2020). دور الدبلوماسية الاقتصادية في قطاع التجارة الخارجية للجزائر. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، صفحة 353.
- هدى معيوف ، و شامية بن عباس. (2017). التصدير كاستراتيجية جديدة للتوجه نحو الأسواق الإفريقية من أجل الخروج من الأزمة الاقتصادية الراهنة. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، الجزء 2 (العدد 10)، صفحة 236. 250.
- وزارة التكوين والتعليم المهنيين. (2024). الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية. تاريخ الاسترداد 20 11, 2024، من https://mfp.gov.dz/?page_id=45366
- وكالة الأنباء الجزائرية. (19 02, 2020). صدور المرسوم الرئاسي لإنشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية. تاريخ الاسترداد 20 11, 2024، من <https://www.aps.dz/ar/algerie/83974-2020-02-19>
- الأنباء الجزائرية. (29 06, 2021). تصدير: خلق الثروة في القارة الإفريقية أولوية لدى الجزائر. تاريخ الاسترداد 11 10, 2024، من <https://www.aps.dz/ar/economie/110587-2021-07-29-18-49-26>